الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش وانعكاساتهما المتوقعة على سياسة باراك أوباما

د. رائد محمد حسن نعيرات*

أ. قصي أحمد حامد**

* أستاذ مساعد في العلوم السياسية/ كلية الاقتصاد والعلوم الادارية/ جامعة النجاح الوطنية.

**ماجستير تخطيط وتنمية سياسية/ منسق العلاقات الخارجية/ دائرة العلاقات العامة/ جامعة القدس المفتوحة/ رام الله.

ملخص:

تحتل دراسة السياسة الأمريكية في حقبة الرئيس باراك أوباما أهمية عظمى لدى المنشغلين بالقضية الفلسطينية، وذلك لطبيعة الجدل الدائر حول التغيير الذي روّج له الرئيس الأمريكي في حملته الانتخابية وخطاباته السياسية، والتي زعمت أن البوصلة تتجه نحو تغيير في السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص. لذا أتت هذه الدراسة لتستكشف مدى التغيير الذي يمكن أن تحدثه إدارة أوباما، وطبيعة العقبات التي قد تقف أمامها، والعوامل الدافعة لإحداثه.

وقد خرجت الدراسة بجملة من الاستنتاجات أبرزها: أن التغيير في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية سيأخذ منحى البحث في الجزئيات وليس الكليات، إذ سوف تركز على إدارة الصراع بصورة مغايرة لما كانت عليه في عهد الرئيس جورج بوش، دون العمل على إيجاد حلول للصراع. كما أنها ستعمل على إظهار رغبتها في انتهاج سياسات محايدة عبر البحث عن نقاط للضغط على إسرائيل، وعلى سبيل المثال الاستيطان، إلا أن ذلك لا يعني أنها جاهزة للضغط عليها في القضايا الجوهرية الأخرى.

وأوصت الدراسة الإدارة الأمريكية بتقديم رؤية متكاملة لحل الصراع العربي الإسرائيلي يكفل إرجاع الحقوق الفلسطينية العادلة، والعمل على إيجاد الآليات والوسائل لتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.

Abstract:

The study tackles the expected policy of President Barack Obama toward the Palestinian cause since he announced his desire to head his compass toward changing the U.S. policy toward the Arab world and the Palestinian issue particularly. Therefore, this study comes to explore the extent of change that may occur by Obama's administration, and the nature of obstacles that may stand in front of it.

The study concludes that the expected change in U.S. policy towards the Palestinian issue will trend toward focusing on specific issues and avoiding tackling the whole issue as one unit, and it will focus on managing the conflict differently than it used to under President George W. Bush, without looking for final solutions to the conflict. On the other hand it will demonstrate its willingness to adopt a neutral policy by searching for points of pressure on Israel, the settlements for instance, but that does not reflect its willingness to practice serious pressure on Israel regarding the other substantive issues.

Finally, the study recommends adopting an integrated peace vision by Obama's administration, which could solve the Arab- Israeli conflict, in addition to ensuring the Palestinian rights, and finding out effective mechanisms and means to transform it into reality.

مقدمة:

تحتل دراسة السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية أهمية مبالغاً بها، وقد تعاظمت هذه الأهمية مع وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية أولا، ولازدياد جدلية طبيعة الدور الأمريكي، وبالذات بعد محطتي الانتخابات التشريعية الفلسطينية والموقف الأمريكي منها والانقسام الفلسطيني والجدل الدائر فلسطينيا حول الدور الأمريكي في صناعته وتكريسه أو القدرة الأمريكية على إنهائه. إلا أن كل هذه التفاصيل لم تلغ حقيقة التصور العام من أن أي حل سياسي للقضية الفلسطينية يتطلب دوراً ضاغطاً وتغييراً حقيقياً في السياسة الأمريكية، وهذا ما يعول عليه في المرحلة القادمة من حقبة الإدارة الأمريكية الجديدة.

لذا تأتي هذه الدراسة لتجيب عن تساؤل مركزي ورئيسي: ما حدود التغيير في السياسة الأمريكية لدى باراك أوباما؟ وما العوامل الدافعة لذلك، والعوامل التي تحد من إحداث هذا التغيير؟

وتكمن أهمية الدراسة في السعي إلى تقصي الملامح المتوقعة للسياسة الأميركية في عهد الرئيس المنتخب باراك أوباما إزاء الملف الفلسطيني. وتحاول تبصّر السمات الأساسية التي يمكن أن يتركها الموروث السياسي لحقبة الرئيس جورج بوش الابن على الخطوات المستقبلية لإدارة أوباما تجاه التعامل مع هذا الملف، وإلى أي مدى يمكن أن تتشابه استراتيجيات إدارته أو تختلف عن إدارة بوش في ظل المعطيات المتعلقة بمرتكزات السياسة الأمريكية العامة تجاه القضية الفلسطينية، واختلاف وسائل الحزب الديمقراطي لمعالجة هذه الملف عن الحزب الجمهوري وتيار المحافظين الجدد.

وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي أساساً لدراسة مكونات التوجهات السياسية الأمريكية لإدارة الرئيس باراك أوباما وتحليلها، واستندا إلى العديد من الاقترابات كالمنهج السلوكي في تحليل السلوك السياسي لإدارته وتأثيره على السياسة الأمريكية بمجملها، والمنهج الاستقرائي لاستشراف الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية، وتحليلها سواء من حيث العوامل الدافعة لها أم العقبات التي قد تواجهها.

من الضروري قبل أن نخوض في تحليل السياسة المتوقعة لإدارة أوباما تجاه القضية الفلسطينية، أن نوضح العناصر المؤثرة في رسم السياسات المستقبلية لأي إدارة الأمريكية، وكيف تتأثر قراراتها تجاه القضية الفلسطينية. هناك ثلاثة مكونات أساسية تؤدي أدواراً مهمة في صياغة ماهية السياسة الخارجية الأمريكية، أولا: التحالف المؤسسي

بين المؤسسة العسكرية والاقتصادية، والتي تضع على رأس أولوياتها استمرار الهيمنة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية وتعزيز هيبتها ونفوذها في العالم من جهة، وهو ما يفسر لنا كثيراً من القرارات التي تتخذها الإدارات الأمريكية على صعيد التوسع العسكري. ومن جهة أخرى يشكل تعاظم الرغبة في استمرار دعم بقاء إسرائيل وأمنها وديمومته، أحد أهم ثوابتها السياسية والاستراتيجية بعيدة المدى. أما ثانيا، فهو الجهاز البيروقراطي الضخم الذي يؤدي دوراً في التحكم في آليات تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤسسات صنع القرار. وثالثا المؤسسة السياسية الممثلة بالرئيس الأمريكي والكونغرس ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي [١] . تخضع سياسات المؤسسات الثلاث فيما يخص العلاقة الأمريكية الإسرائيلية لمؤثرات داخلية، ومصدرها جماعات الضغط المختلفة وأبرزها اللوبي اليهودي، وأخرى خارجية تمثلها القيمة الاستراتيجية التي تشكلها إسرائيل بالنسبة للمصالح الأمريكية، وتنعكس نتائجها على العديد من القرارات المتعلقة بإسرائيل والقضية الفلسطينية.

لم تكن الظروف التي رافقت تولي الرئيس جورج بوش الابن لمنصبه في الإدارة الأمريكية عادية، فتداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، لم تلق بظلالها على البرنامج السياسي لإدارته فحسب، بل على عقليتها السياسية. فهذا الاستهلال سمح- وبشكل واضح- لأفكار تيار المحافظين الجدد وأطروحاته، التي تميل أكثر إلى التوسع العسكري الأمريكي في العالم، إلى جانب دعمها الواسع للمصالح الإسرائيلية، أن تأخذ حيزا ذا أهمية في بلورة السياسات الخارجية الأمريكية ورسمها، وتطوير استراتيجياتها تجاه المنطقة. ويشكل هؤلاء قوة فكرية واقتصادية وإعلامية، ذات نفوذ مؤثر في مراكز صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة، وتسيطر أفكارهم على كثير من مراكز البحث المؤثرة في السياسات الأمريكية، والتوجهات السياسية لأعضاء الكونغرس، واتجاهات الرأي العام الأمريكي بما يدعم فكرهم، ويروج لأجندتهم السياسية. وأتيح لهم تبوّء العديد من المراكز المؤثرة في الإدارة الأمريكية، كوصول عدد منهم إلى مناصب بارزة، وبخاصة في وزارة الدفاع مثل بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع، ودوغلاس فايث وكيل وزارة الدفاع، وريتشارد بيرل عضو المجلس الاستشاري لوزير الدفاع رامسفلد [٢] .

نتيجة لهذه المتغيرات، وتغلغل نفوذ المحافظين الجدد في أروقة الإدارة الأمريكية، تصاعدت النبرة العسكرية للإدارة الأمريكية كاستراتيجية للتعامل مع الواقع الجديد، وأعادت صياغة سياساتها واستراتيجياتها ووسائلها تجاه الشرق الأوسط، لحماية الأمن القومي الأمريكي. ومنذ أن زاد هذا التغلغل، زاد تدخلهم في التحكم بتفاصيل الصراع العربي- الإسرائيلي، وجعل السياسة الأمريكية تسير في خدمة المصالح الإسرائيلية على

حساب المصالح العربية، لما يتمتع به المحافظون الجدد من نفوذ سياسي قوي، فكثير منهم كتاب وسياسيون نافذون، ومفكرون استراتيجيون، ومحاربون قدامى، تميل أفكارهم إلى أفكار اليمين المسيحي المتطرف، وتحمل ميولاً صهيونية مغلفة بعداء شديد للعرب والمسلمين. وهم زيادة على ذلك، وثيقو الصلة بإسرائيل، وحليف متعصب لها. فساهمت أفكارهم ومراكزهم بشكل جوهري في تحديد مسار النهج السياسي الذي اعتمدته إدارة جورج بوش الابن فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، وسعت باستمرار لإقناع الإدارة الأمريكية والكونجرس بهذه الفلسفة، وعملت على بلورة سياسة تجيز استعمال قوة أمريكا العسكرية للوصول إلى هذه الأهداف (٣) .

وهنا يمكن القول إن المحافظين الجدد ساهموا بشكل فاعل في توجيه البرنامج السياسي لإدارة بوش نحو الاهتمام بتبني مشروع استراتيجي يتضمن التوسع العسكري إلى ابعد حد ممكن في الشرق الأوسط، وتوظيف قيم أخلاقية تقوم على نشر الديمقراطية لخدمة أهدافها التوسعية، والهيمنة كقطب أوحد على السياسة الدولية. وقد فتحت أبوابه من خلال إعلانها الحرب على ما يسمى «الإرهاب»، حيث أصبح موضوع التحول الديمقراطي في الدول العربية والإسلامية، وإعادة تشكيل النظم السياسية، مكوناً رئيسياً من مكوناتها، وهو ما يمثل بحد ذاته تحولاً جوهرياً في تلك السياسة، التي ظلت إلى حد بعيد توازن بصورة تقليدية ما بين صيانة مصالحها الحيوية وضمان استقرار النظم الصديقة من ناحية، وبين مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى (٤) .

على صعيد الملف الفلسطيني– الإسرائيلي، تسلمت الإدارة الأمريكية هذا الملف من سابقتها مدججاً بجملة من التعقيدات، أهمها، زخم انتفاضة الأقصى وتصاعد صبغتها العسكرية، وتراخي تداعياتها على الرأي العام العالمي. المأزق الذي بات يكتنف مسار السلام الفلسطيني– الإسرائيلي، ومعضلة تجسير الفجوة بين مواقف الطرفين. وأخيراً، غياب ثقة طرفي الصراع بعضهما ببعض، وبخاصة الطرف الإسرائيلي الذي شكك بقدرة القيادة الفلسطينية (ياسر عرفات) على صنع السلام. ولذلك، وفي خضم التحولات التي طرأت على السياسة الأمريكية، كان لابد من التوجه نحو صيغة جديدة للتعامل مع الوضع القائم.

في البداية، كانت رغبة إدارة بوش واضحة في أن سياستها سوف ترتكز على التخلص من الموروث السياسي لإدارة كلينتون، والتنصل من أفكاره ومقترحاته التي قدمها في نهاية عهده، والخاصة بحل النزاع، والتمسك بممارسة دور محدود، لا يتجاوز «إدارة الأزمة» وعدم إقحام نفسها في الصراع الدائر، والبحث عن حلول لأزمة تزداد تعقيدا (٥) .

وهو ما روج له في حملته الانتخابية في الفترة الرئاسية الأولى، وتحدث كثيراً عن رغبته في عدم الانهماك في شأن الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي من خلال الالتزام بسياسة (Hands- off) ، وهو ما يفسر استبعاده لمنصب «مبعوث السلام للشرق الأوسط» [٦] .

ارتبط هذا الأمر بإدراك إدارة بوش تعقيدات الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، و «عبثية» السلوك الذي انتهجته إدارة كلينتون في التعامل مع هذه المسألة. وأنها اندفعت بعيدا وراء النهج الدبلوماسي التوفيقي بين طرفي الصراع. ومن الواضح أن إدارة بوش استخلصت عبراً من دراسة ملف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، أهمها استحالة التوصل إلى اتفاق في عهد شارون وعرفات، حتى لو كرست وقتها وجهدها للمفاوضات. فقد رأت أن الساحتين لم تنضجا بعد للحل، واستئناف المفاوضات على هذا المسار يعد مسألة شائكة، واستنزافا للوقت والجهد. فهي تعرف أن عرفات لن يتنازل في مسألتي القدس واللاجئين، وشارون لا يملك مشروعا سياسيا يصلح لاستئناف المفاوضات والتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، ويُعرف عنه معارضته لما قدم في كامب ديفيد الثانية. ففلسطينيا كانت ترى أن القيادة الحالية، وخصوصا ياسر عرفات، لم تعد مؤهلة لقيادة الطرف الفلسطيني في المفاوضات نتيجة للعقلية السياسية التي تنتهجها، ومحاولتها توظيف العمل العسكري لتقوية الموقف السياسي [٧] . وإسرائيليا، استخلصت من قراءتها للخارطة الحزبية المكونة للحكومة الإسرائيلية القائمة، أنها قادرة على إجهاض عملية السلام في بدايتها. وهو ما جعلها تدرك جيدا أن استئناف المفاوضات يتطلب تصادما مباشراً مع شارون وحكومته، وأنها في هذا الوقت ليست مضطرة لممارسة ضغوط جدية عليه، والدخول في صدام معه[٨].

إلى حد بعيد بقيت إدارة بوش تدور في الرحى نفسه، من حيث عدم التدخل في الصراع وطرح مبادرات سياسية للحل، والمحافظة على علاقة هادئة مع إسرائيل وعدم التصادم معها. فكانت تشعر أن الضغط على إسرائيل سوف يضعها في مواجهة ضغوط الكونغرس ووسائل الإعلام، وهو ما رأت أنها يجب أن تبقى في حل منه. ولذلك تميزت حقبته الرئاسية بعدم وضع القضية الفلسطينية ضمن أولوياتها، والابتعاد عن طرح مبادرات جدية لحل الصراع. والاعتقاد الذي ساد رأى أن الولايات المتحدة ليست على عجل من أمرها لطرح مبادرة أمريكية، وأن ذلك سوف يكون ممكناً بعد الانتصار على صدام حسين في العراق وليس قبله، حيث سوف يكون الوضع مواتياً لطرح التصورات، وفرض الشروط [٩] ، ولاسيما أنها فضلت ترك المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية تأخذ مداها في الشارع دون تدخل منها، وكان التقدير أن القوة العسكرية الإسرائيلية قادرة على إخضاع الطرف الفلسطيني، وتطويعه، وخلق بيئة سياسية جديدة متناغمة مع النهج العام للإدارة الأمريكية [١٠] .

إن من أبرز ما يمكن أن يشار إليه من ركائز اعتمدتها الإدارة الأمريكية في التعاطي مع القضية الفلسطينية هو الدفع نحو إطار جديد من التعامل يهدف إلى إعادة صياغة العلاقة مع السلطة الفلسطينية، وتهيئة الوضع الفلسطيني لقبول تصوراتها بخصوص قضايا الأمن والحل النهائي، من خلال تغيير الواقع السياسي والثقافي الفلسطيني، وخلق بيئة سياسية جديدة في المجتمع الفلسطيني متناغمة مع النهج العام للإدارة الأمريكية. فالولايات المتحدة لم تعد ترى جدوى في إبقاء علاقتها مع القيادة الفلسطينية قائمة على النحو ذاته منذ أوسلو، ولاسيما أن من كان تعوّل عليه المساعدة في تنفيذ تصوراتها لم يعد مؤهلا لذلك، وأن الجيل الذي نشأ في مرحلة أوسلو هو الذي قاد الانتفاضة الفلسطينية الثانية (١١) . وقد أثار الكونجرس الأمريكي ذلك بالحديث عن وظيفة السلطة الفلسطينية بالمقارنة مع الصيغة التي نشأت عليها، والدور الذي تؤديه أجهزتها الأمنية في تهديد أمن إسرائيل. واتجه نحو سحب الاعتراف السياسي بالقيادة الفلسطينية وبالأخص ياسر عرفات، ورأى أن الاستمرار في التعامل معها بعقيدتها وأسلوبها وتوجهاتها السياسية، لا يمكن أن يخدم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة القائمة على توسيع تحالفاتها في الشرق الأوسط، وتعجيل إنهاء الصراعات التي تؤثر على مصالحها في المنطقة (١٢) . ولعل هذا كان له دور كبير في تبني الولايات المتحدة وجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بعدم أهلية القيادة الفلسطينية لصنع السلام، واعتبار منظمات المقاومة الفلسطينية وجهاً فلسطينياً «للإرهاب» الذي لا يهدد إسرائيل فحسب، بل إنه متصل بالشبكات «الإرهابية» الأخرى في العالم (١٣) . وقد مهد لذلك لأن يصبح التعامل الأمريكي مع السلطة الفلسطينية منضوياً تحت إطار الحملة الدولية على الإرهاب.

ولذلك ركزت الإدارة الأمريكية على السير ضمن سياسية الخطوة- خطوة، والتي تشمل أمرين، الأول: عدم التورط بتقديم مقترحات محددة للحل، والاقتصار على تقديم إطار عام لذلك مثله رؤية الرئيس بوش. والثاني: الترويج البطيء للحل ضمن قاعدة السلام المشروط الذي يعتمد على تغيير الواقع السياسي الفلسطيني، وإعادة صياغة البنية السياسية والثقافية والأمنية الفلسطينية كمقدمة لبدء المفاوضات. وهو ما يبقيها بعيدة عن الضغط على إسرائيل، ولا يحملها مسؤولية التعجيل في دفع عملية السلام، ويلقي بذلك على الفلسطينيين (١٤) .

نجحت إسرائيل في استغلال متغيرات ما بعد ١١ أيلول لتحقيق مطلبين أساسيين، الأول زيادة الدعم الأمريكي لها في المجالات المختلفة عسكريا واقتصاديا وسياسيا، والثاني دفعها إلى التخلي عن ممارسة دور الوسيط Mediator بين طرفي الصراع، وهو ما نجحت في تحقيقه بدعم كبير من تيار المحافظين الجدد، والذي مهد لزيادة التقارب

والتوافق– أكثر من أي وقت مضى– بين السياسات الأمريكية والإسرائيلية، فيما يخص القضية الفلسطينية، وتحولها إلى أخرى تتبنى وجهة النظر الإسرائيلية، ومواقفها، وتصوراتها للتعامل مع المسألة الفلسطينية (١٥) .

حملت هذه المرحلة وعداً أطلقه بوش لرئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، يتضمن ضمانات لإسرائيل تعطيها الحق في التحكم في تفاصيل معالجة القضية الفلسطينية، وان لا تمارس الولايات المتحدة ضغوطا عليها في أي اتجاه كان (١٦) . من الصعب إهمال هذا الأمر لما يحويه من أهمية تتعلق بما سوف يتركه الرئيس بوش لخلفه، كون ذلك يعيد صياغة الدور الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. بمعنى أن إدارة بوش جعلت الإطار الحاكم للدبلوماسية الأمريكية يقتصر على الالتزام فقط بدور «المسهّل» Facilitator للمفاوضات، وعدم ممارسة أي دور في الصراع من حيث طرح مبادرات للحل، أو تقريب وجهات نظر ومواقف الطرفين، وان تبقى الضامن Guarantor لإسرائيل بالتصدي لأية ضغوط يمكن أن تمارسها أطراف عربية أو دولية عليها، أو أي محاولات من قبلها للتدخل في الصراع وطرح مبادرات للحل. وبالتالي فإن درجة التزام الولايات المتحدة لن تكون بالقدر الذي يؤثر من الناحية العملية على الطرف الإسرائيلي، بحيث يترك الطرف الفلسطيني في مواجهة طرف إسرائيلي مسلح بكل أدوات الضغط السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والإعلامي، فيما يفتقد الطرف الفلسطيني لذلك.

منذ أن تغيرت موازين القوى في الساحة الفلسطينية (أي بعد الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس بها وتشكيلها للحكومة الفلسطينية) بما لا يخدم السياسة الأمريكية، حرصت الإدارة الأمريكية على العمل في اتجاهين: الأول يهدف إلى الانتقال بالوضع الفلسطيني من أزمة إلى أخرى، للتخلص من التحول في مراكز القوى، من خلال فرض حصار وقيود على الحكومتين اللتين شاركت فيهما حركة حماس. فيما ارتكزت توجهاتها السياسية على تشديد التباعد والانقسام الداخلي الفلسطيني وتصعيد المواجهة بين حماس وفتح ما يمكّن من إلغاء نتائج انتخابات ٢٠٠٦ وإعادة رسم الخارطة السياسية الفلسطينية على نحو جديد يدعم رؤيتها وسياستها في المنطقة (١٧) . وثانيا: تحويل ملف المفاوضات إلى ملف هامشي وتوظيف الاهتمام الشكلي به لإضفاء صفة شرعية على ترتيبات جديدة بالمنطقة، والتفرغ لملفات أخرى تتعلق بالعراق وإيران وسوريا. فقد كان ملحوظا تسابق الإدارة الأمريكية مع الزمن لفرض حل ما للقضية الفلسطينية كي لا يبقى هذا الملف جامدا دون حراك، والإبقاء على عملية التفاوض والتقارب الفلسطيني الإسرائيلي مستمراً بصورة دائمة، ولا يتأثرا بمدى جدية أو إمكانية إنجاز أي اتفاق، ليوحي باستمرار الجهود الأمريكية لتطبيق خارطة الطريق (١٨) .

تضعنا هذه القراءة أمام استنتاج رئيس هو: أن الإدارة الأمريكية عمدت إلى تجاهل بحث حل القضية الفلسطينية حتى السنة الأخيرة من عمرها، وارتكزت في معاملة الملف الفلسطيني بوصفه جزءاً من الحملة الدولية على الإرهاب، وليس باعتباره ملفاً جوهرياً يساهم حله في إرساء الهدوء في الشرق الأوسط بشكل كبير. وهو ما دفعها لتجنب الخوض في الصراع من زاوية تقريب وجهات النظر نحو الحل، بل الميل الشديد نحو التخلي عن دورها الوسيط في ذلك، وجعل دورها وسياساتها تركز على تمهيد الطريق أمام إسرائيل لتغيير مفاهيم وأسس حل الصراع، وفرض صيغ جديدة للحل، وتغيير المنطلقات الحاكمة لعميلة السلام والحل النهائي من خلال إعطائها هامشاً واسعاً من الحرية وفق استراتيجية فرض الحقائق على الأرض تتجاوز من خلالها مرجعية قرارات الأمم المتحدة، أو حتى المبادرة العربية. وتعبر هذه الاستراتيجية عن رغبة واضحة لدى الإدارة الأمريكية بعدم تقديم مبادرة جدية لحل الصراع، والضغط على إسرائيل لإبداء مرونة أكبر في القضايا الحساسة في عملية التسوية، وركزت جهودها على العمل بإطار مواز لتهيئة الوضع الفلسطيني على صعيد القيادة السياسية والأمنية لقبول هذا الحل، وتغيير المنطلقات والأسس الفلسطينية لعملية التفاوض وإيصال مطالبهم إلى السقف الذي يمكن أن تقبل به إسرائيل فيما يخص قضايا اللاجئين والقدس والمستوطنات.

هناك أربعة متغيرات أساسية ميزت الموروث السياسي لإدارة بوش فيما يخص القضية الفلسطينية:

- **أولها: فيما يتعلق بالتعهدات التي قدمتها الإدارة الأمريكية للحكومة الإسرائيلية في نيسان عام ٢٠٠٤ ضمن رسالة الضمانات**، التي تؤكد التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل كدولة يهودية، وأن يكون ذلك أساسا ملزما لأي توجه أمريكي نحو حل الصراع، وهو ما يرد نصاً في رسالة الضمانات «[**بأنّ**] **الولايات المتّحدة ملتزمة كل الالتزام بأمن إسرائيل ورفاهيتها كدولة يهودية**» [١٩].

يحمل هذا الموروث أبعاداً مهمة على صعيد الأسس التي سوف ترتكز عليها توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع الملف الفلسطيني. فهي من ناحية تضع محددات أساسية تحكم رؤيتها للحل، والتي تتضمن الحل على أساس أن إسرائيل دولة للشعب اليهودي، وفلسطين دولة للشعب الفلسطيني. ما يعني أن نقطة انطلاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والخطوط العريضة لأي اتفاق بينهما سوف ترتكز على مبدأ الاعتراف بيهودية الدولة. وبذلك تجعل من أي سياسة أو رؤية أمريكية تتجاهل الإصرار الإسرائيلي على ذلك، خطاً أحمر في أي تسوية سياسية مع العرب والفلسطينيين.

ومن ناحية أخرى فان ذلك ينعكس على الرؤية الأمريكية لشكل الدولة الفلسطينية المستقبلية في ظل الضمانات التي قدمتها لإسرائيل بالتعامل مع الحقائق على أرض الواقع كمنطلق أساسي في أي تسوية مع الفلسطينيين. هذا الأمر يجعل الولايات المتحدة تتمسك من حيث المبدأ بأن أي اتّفاق حول الوضع الدائم يجب أن يعكس هذه الحقائق، وبخاصة فيما يتعلق بقضية القدس، وبقائها عاصمة موحدة لإسرائيل، وقضيتي الاستيطان واللاجئين. والذي بدوره سوف ينعكس على طبيعة الدور الأمريكي فيما يتعلق بتغيير الرؤى والقرارات المحددة لحل الصراع، لتأخذ في الحسبان عدم المس بوحدة القدس، والمستوطنات الكبرى، وبقاء حق العودة متاحاً في حدود الدولة الفلسطينية القادمة، وأن أي حل لهذه القضية مستقبلاً يجب أن يكون في الدولة الفلسطينية وليس في الدولة اليهودية (٢٠).

- وثانيها: **فيما يتعلق بالإسهام الفعلي للولايات المتحدة في تحديد السياسات العامة للسلطة الفلسطينية**، والإشراف المباشر على تطبيقها. فقد قامت سياسة الإدارة الأمريكية على تحديد دقيق ومباشر للالتزامات السلطة الفلسطينية وبخاصة فيما يتعلق بالسياق الأمني، والتحكم في تفاصيل إجراءاتها وسياساتها من خلال خطط حملت عناوين الإصلاح الأمني والسياسي، أعدها واشرف على تنفيذها كبار الجنرالات الأمريكيين كالجنرال كيت دايتون، وليام أبرامز. وقد سجل ذلك تطوراً في الدور الأمريكي، من وضع الشروط والالتزامات إلى التدخل المباشر في إعادة صياغة التركيبة السياسية والإدارية للسلطة الفلسطينية ووضع الخطوات العملية لأدائها وإجراءاتها، والتأثير فيها على نحو يدعم توجهها لإحداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي الفلسطيني، والذي أصبح فاعلاً في تحديد شكل علاقات السلطة مع القوى الفلسطينية الداخلية من جهة، ومع إسرائيل من جهة أخرى (٢١) .

- وثالثها: **وهو ما سوف يترك موروثاً هائلاً أمام إدارة أوباما يتلخص بما يسمى صراع المحاور على الساحة الفلسطينية**، وتمكن القوى الإقليمية من تعزيز وجودها فيها كواحدة من أهم المحاور الاستراتيجية الحساسة على المستوى الإقليمي والدولي، ورغبة الأطراف المختلفة الإمساك بالورقة الفلسطينية كعنصر ضاغط وداعم لمصالحها. فدول الإقليم تمارس دوراً مركزياً ومؤثراً في تفاصيل القضية الفلسطينية، والذي مهد أمامها الطريق لممارسة أدوار حاسمة تتحكم من خلالها بمجريات الأمور فيما يخص العلاقة الفلسطينية– الفلسطينية، والفلسطينية الإسرائيلية، وباتت تتحكم في معظم مفاتيح الصراع، وممارسة أدوار مهمة وحاسمة في كثير من الأحيان في تحديد حالة السلم والحرب على هذا الصعيد، والتأثير على مستقبل أي تسوية بين الجانبين، بحيث أصبح القرار الفلسطيني محكوماً إلى حد ما بهذه العلاقات. وقد تعاظم دورها أيضا في التأثير في علاقات القوة الفلسطينية مع بعضها بعضاً (٢٢) .

- **ورابعها: توحيد جهود المجتمع الدولي لحل القضية الفلسطينية ضمن إطار دولي جديد عرف بـ «اللجنة الرباعية»**. ويؤدي إنشاء اللجنة الرباعية دوراً في إضفاء شرعية دولية، والانطلاق نحو رؤى جديدة لأي حل يمكن أن يتم التوصل إليه، عوضاً عن الارتكاز على المرجعيات الدولية أو العربية وقراراتها في هذا الشأن كمحددات للحل. وهو ما يعني وضع آلية دولية جديدة هدفها تقديم الدعم لهذه الرؤى (٢٣) . وفي ذلك تقويض للدور الدولي أو بالأحرى إضعافه فيما يخص أن تبادر القوى الدولية في طرح تصورات جديدة لحل الصراع تتناقض مع ما طرح في خارطة الطريق، والإبقاء على خارطة الطريق المحدد الأساسي للعمل الدولي.

مفهوم التغيير عند باراك أوباما:

إن التغيير الذي يطمح إليه باراك أوباما فيما يتعلق بعلاقة بلاده مع دول الشرق الأوسط يجسدها رغبته في إخماد العنف المتزايد بالمنطقة، ومعالجة النفور المتنامي من قبل المسلمين والعرب تجاه الولايات المتحدة، والذي يلقي بتداعياته السلبية على المصالح الأمريكية في المنطقة (٢٤) . فهو يعتقد أن سياسات إدارة بوش قد أضرت بهذه المصالح، وزادت التهديدات لأمن إسرائيل. لذلك يحاول من خلال نهج التغيير الذي يروج له إظهار التمايز عن إدارة سلفه، ولاسيما قيما يتعلق بمعالجة ملفات الشرق الأوسط. (٢٥) .

تنطلق استراتيجية أوباما للتغيير من منظور أن الولايات المتحدة والعالمين العربي والإسلامي تجمعهما مصالح مشتركة، وان على الولايات المتحدة إعادة النظر في العلاقة الأمريكية- الإسلامية من منظور مختلف يرتكز على تحقيق هذه المصالح، وتحقيق آمال الناس وأحلامهم بغض النظر عن عقائدهم. لذلك فان أوباما يرى ضرورة إصلاح العلاقة الأمريكية الإسلامية، ورأب الصدع الذي خلفته سياسات الإدارة السابقة (٢٦) . من هنا يرى أوباما أن التغيير يجب أن ينطلق من إعادة النظر في العلاقة الأمريكية مع دول العالم العربي والإسلامي، والتفرقة بين الإسلام والإرهاب، وأن الولايات المتحدة ليست في حرب مفتوحة مع العالم الإسلامي، بل إنها في مواجهة فقط مع منظمات تتخذ من الإسلام ستارا لتبرير هجومها على المصالح الأمريكية، وأن الولايات المتحدة تتعامل مع مناطق النزاع كل على حدة، وليس ضمن سياسة شاملة تربط الإسلام بالإرهاب. وهنا يرى أوباما أن مهمته هي إيصال حقيقة أن للولايات المتحدة مصلحة في خير العالم الإسلامي، وتغيير نظرة العالم الإسلامي عن الأمريكيين، وأن أميركا ليست عدواً للمسلمين، بل تربطهم مصالح مشتركة، وأن اللغة التي سوف تستخدمها إدارته ستكون لغة تتسم بالاحترام فيشير إلى ذلك بقوله: «**إذا نظرنا إلى المنطقة ككل، وبعثنا برسالة إلى العالم العربي والعالم**

الإسلامي بأننا مستعدون لبدء شراكة جديدة قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، فعندئذ، على ما أعتقد، نستطيع أن نحقق تقدماً فعلياً... ومهمتي الآن هي إيصال حقيقة أن للولايات المتحدة مصلحة في خير العالم الإسلامي، وأن اللغة التي نستخدمها ستكون لغة تتسم بالاحترام» [٢٧] .

لذلك فان نجاح الولايات المتحدة في تعزيز علاقتها بالعالم الإسلامي على أسس من الاحترام والمصالح المشتركة، بعيداً عن سياسة الاستعلاء والقوة، سوف يسحب الحجج من الحركات الإسلامية التي تروج إلى مواجهتها لحرب أمريكية على الإسلام. وما يتضح من نهج التغيير الذي ينشده أوباما هو محاولته الاقتراب أكثر من العالم الإسلامي وكسر الحاجز الذي وضعه سلفه، والتمييز بين منظمات على غرار القاعدة، وبين أناس قد يختلفون مع السياسات الأمريكية وأفعالها.

ولعل هذا التوجه يثير فروقا بين إدارته للسياسة الخارجية الأمريكية عن سلفه جورج بوش من حيث التخلي عن مفهوم الضربة الاستباقية في السياسة الخارجية الأمريكية، والتخلي عن سياسة «من ليس معنا فهو ضدنا» وعسكرة المجتمع الدولي. بينما أوباما يميل للدعوة للحوار والدبلوماسية، وإبداء الاستعداد للإصغاء، وبناء الجسور مع العالم الإسلامي وتفهم قضايا الشعوب العربية والإسلامية، والظهور بوجه أكثر إنسانية وأكثر شعبية فيما يخص سياسات إدارته.

ملامح التغيير في سياسة أوباما تجاه القضية الفلسطينية:

إن وجهة النظر المعلنة لباراك أوباما حول حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي متطابقة إلى حد كبير مع ما طرحه الرئيس بوش في رؤيته وما جاء في خارطة الطريق. فهو يؤيد مبدأ قيام دولتين كأساس لحل الصراع، ومساندة التوصل إلى حل النزاع عن طريق المفاوضات [٢٨] . كما لا تختلف وجهة نظره عن سلفه فيما يخص ثوابت السياسة الأمريكية وأولياتها تجاه العلاقة مع إسرائيل، والتي تستند إلى الدعم المطلق لبقائها وأمنها، واحتفاظها بتفوق نوعي على دول المنطقة في المهارات والقدرات العسكرية، وتقديم الدعم لها في إبقاء القدس عاصمة موحدة وخاضعة لسيادتها [٢٩] .

ولذلك فانه ينطلق في تعامله مع الملف الفلسطيني من أمور أساسية ثلاثة:

- **أولها**: تفادي الوقوع في أخطاء الإدارات السابقة، وتأجيل البت في حل الصراع إلى نهاية الولاية الرئاسية على غرار بيل كلينتون وجورج بوش الابن. فطالما انتقد الأخير الذي انشغل بالحرب على العراق ولم يركز بشكل كاف على عملية السلام. ولذلك

يعتقد باراك أوباما أن التغيير يجب أن يبدأ أولاً بالمشاركة الفورية والمباشرة في دفع عملية التفاوض إلى الأمام، وتقديم الدعم اللازم للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لتذليل العقبات التي ستواجههما، وتوفير الظروف الملائمة عربياً ودولياً لتأمين فرص نجاح هذه المفاوضات [٣٠] . وعليه بدأت وعوده الانتخابية تأخذ طريقها إلى التنفيذ بتعيين جورج ميتشل كشخصية لها مكانتها، وذات سمعة واسعة في حل الصراعات، كمبعوث للسلام في الشرق الأوسط، وهو المعروف بخبرته ونجاحه في إحلال السلام في ايرلندا، والمتمتع بالتصميم والصبر ونوع من التوازن، ويحظى بقبول إلى حد كبير من طرفي الصراع [٣١] .

خلافا لما كان عليه الحال في عهد إدارة بوش، لا ينظر باراك أوباما إلى المفاوضات أنها غاية، وإنما وسيلة يجب أن لا تستمر إلى ما لا نهاية. فهو يسعى إلى تحريك المفاوضات وإيجاد حل جزئي في هذا البند أو ذاك، ويعتقد أن تحقيق أي تقدم ملموس يمكن أن يعد انجازا[٣٢] . ولكن يحرص أوباما على تجاوز خطأ بوش بوضع أهداف لا يمكن بلوغها كالحديث عن دولة فلسطينية نهاية ٢٠٠٨، أو طرح مبادرات للحل، أو حتى تحديد إطار زمني لقيام الدولة الفلسطينية، فهو يتحدث عن إمكانية قيام دولة فلسطينية ولكن لا يتحدث عن قدرة إدارته على تحقيق ذلك، أو إمكانية أن يتحقق ذلك في فترته الرئاسية، وهو ما يدلل على رغبته في اتباع دبلوماسية إدارة الأزمة، وان هناك سقفاً للتغيير الذي يتحدث عنه [٣٣] .

وعلى الرغم من أن باراك أوباما يتخذ أساليب جديدة في التعامل مع الصراع، فإنه لا يختلف عما درجت عليه السياسة الأمريكية في تجنبها الضغط على إسرائيل، ويفضل أن يترك للفلسطينيين والإسرائيليين اتخاذ القرارات دون أن يكون هناك دور أمريكي ضاغط على إسرائيل. يوحي ذلك بالتزام أوباما بمضمون رسالة الضمانات التي وجهتها إدارة بوش لحكومة شارون، والتي في نهاية المطاف، سوف تضمن لإسرائيل أن تؤخذ الحقائق على الأرض في عين الاعتبار في أي تسوية مع الفلسطينيين، وان لا تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً عكس ذلك عليها.

- **وثانيها**: هو اعتقاد أوباما أن حل الصراع مصلحة أمريكية قبل أن يكون مصلحة إسرائيلية، وأن إقامة دولة فلسطينية سوف يخدم الأمن القومي الأميركي، وليست مجرد مصلحة فلسطينية أو عربية أو إسرائيلية. يدرك أوباما أنه لن يكون بمقدور الولايات المتحدة أن تحقق أهدافها في الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي الإسرائيلي، وان تسعى جدياً لحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي [٣٤] . لذلك بدأ يرى ضرورة النظر في المطالب العربية، وإعادة الاعتبار لمبادرة السلام التي طرحتها الدول العربية، واعتبارها إحدى ركائز عملية السلام، في الوقت الذي لم تحظ بالاهتمام الكاف من قبل إدارة بوش[٣٥]

. يعد ذلك خطوة كبيرة في نظرة الولايات المتحدة إلى كيفية معالجة الصراع ولاسيما أن إدارة أوباما تنظر إلى عملية السلام من منظور شامل وواسع، ولا يقتصر على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فحسب. فهي تدرك حاجة إسرائيل لحماية أمنها، وفي المقابل ترى أهمية الأخذ في الاعتبار مطالب العرب، ورغبتهم في إنهاء الاحتلال لأراضيهم، وقيام دولة فلسطينية، وان حلحلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يعد مدخلاً أساسياً ومهماً لحلحة قضايا المنطقة المختلفة (٣٦) . من هذا المنطلق يأتي تركيز أوباما على عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية ضمن اهتمامه العام بتغليب الدبلوماسية كأداة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. فهو يرى أن الإستراتيجيات المختلفة التي اتبعتها إدارة بوش فشلت في إدراك مدى أهمية التسوية السلمية للصراع كأداة لتخفيض وتيرة الإرهاب، وحماية المصالح الأمريكية.

يقودنا ذلك إلى التفكير في العقلية التي ينتهجها أوباما في نظرته لحل الصراع العربي الإسرائيلي– وهنا يكمن جوهر التغيير– ، أن أوباما يريد أن يتعامل مع ملفات المنطقة جميعها بشكل مترابط، وكرزمة واحدة تستند على إعطاء المبادرة العربية قيمة أكبر، لإدراكه صعوبة التفكير من منطلق النزاع الفلسطيني الإسرائيلي فقط دون التفكير من منطلق ما يجري في سورية ولبنان (٣٧) . فهو يعتقد أن الإدارة الأمريكية يمكن أن تجني تقدماً في عملية السلام إذا ما بعثت برسالة إلى العالم العربي بأن الولايات المتحدة مستعدة لبدء شراكة جديدة قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. يجسد ذلك اختلافاً في كيفية إدارة باراك أوباما للسياسة الخارجية عن ما درجت عليه إدارة جورج بوش الابن، من حيث التعامل مع الصراع بصورة جزئية دون النظر إلى الترابطات والتعقيدات الإقليمية، والأدوار التي تؤديها القوى الإقليمية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلى جانب جعل الدور العربي دوراً شكلياً قُصد منه خدمة سياسات أخرى تتعلق بالعراق وإيران ولبنان.

- **أما الثالث**: هو بدء مرحلة جديدة من البرجماتية والتواصل مع جميع الأطراف، ويتوقع من خلال هذا الأسلوب أن تبتعد الإدارة الأمريكية إلى حد ما عن أسلوب التعامل الفوقي الذي مارسته إدارة الرئيس بوش، وأن تبدأ بالاستماع دون أن تبدأ بالإملاء كما درجت عليه سياسة بوش، وهو ما يعتبره أحد المهمَّات الأساسية الملقاة على عاتق جورج ميتشل (٣٨) . يؤشر ذلك إلى محاولة أوباما التظاهر بأن عهده يشكل قطيعة عن سلفه، وفتح صفحة جديدة في إطار من دبلوماسية عالية ورفيعة المستوى. لكن ذلك لا يؤشر إلى أن الإدارة الأمريكية سوف تفتح حواراً مباشرا مع حماس، إلا انه من المرجح أن تتخذ خطوات نحو الحوار مع الدول التي تعدُّ داعمة أساسية لها كإيران وسوريا، والتي يمكن

أن تؤثر في سياساتها حيث يقول أوباما: «أنا أعتقد جازما أنه يستحيل علينا أن نفكر من منطلق النزاع الفلسطيني الإسرائيلي فقط ولا نفكر من منطلق ما يجري في سورية وإيران ولبنان وأفغانستان وباكستان. فهذه الأمور كلها متداخلة..[و] أعتقد بأنه من المهم لنا أن نبدي استعداداً للتحدث إلى إيران، للتعبير بكثير الوضوح عن أين تكمن خلافاتنا وللتعبير عن أن هناك مجالات ممكنة لإحراز تقدم فيها» (٣٩) . وهنا يدرك باراك أوباما حجم الموروث الذي تركه الرئيس بوش فيما يخص مساهمة سياساته في تغلغل القوى الإقليمية في الساحة الفلسطينية، وكيف تطور ذلك إلى صراع للمحاور فيها، وأصبحت تؤدي دورا مهما في التأثير في نجاح أو فشل أي تسوية يمكن أن يصل إليها طرفا الصراع. ولذلك فان استراتيجية التغيير التي يعتمدها ترى ضرورة فتح أبواب الحوار مع أنظمة مثل سوريا وإيران، والعمل على احتوائها، على أمل أن يؤدي ذلك إلى احتواء حماس ودفعها نحو تغيير سياساتها.

عقبات تواجه التغيير:

تقف أمام باراك أوباما مجموعة من العقبات التي يمكن أن تحول دون تحقيق ما يطمح إليه من تغيير. فصحيح أن إدارته أبدت حرصها على القيام بدور نشط في القضية الفلسطينية، إلا أن هناك جملة من العقبات التي تحول دون الانغماس مباشرة، وبشكل فعّال في عملية تسوية جادة وذات مصداقية، ما يضع عبئا مضاعفا على الإدارة الأمريكية، **وتتمثل هذه العقبات بـ**:

- **أولا- العقبة الذاتية**:

وتتمثل في السياسة التي اتبعتها إدارة جورج بوش الابن في التعاطي مع الوضع الفلسطيني، وافتقاد سياساته للمصداقية بفعل إسرافه في سلوك منطق المعايير المزدوجة التي مالت كفتها لصالح إسرائيل. في المقابل ركزت على إثارة الأزمات في الداخل الفلسطيني وتكريس الانقسام، ودعم أطراف فلسطينية على حساب تهميش أخرى، والانقلاب بشكل واضح على أجندة نشر الديمقراطية، من خلال إجهاض مسيرة التحول الديمقراطي الفلسطيني (٤٠) .

كما أن السياسة الأمريكية في عهد بوش الابن اعتمدت على شراء الوقت لصالح إسرائيل لفرض وقائع جديدة لتغيير معالم التفاوض وأسسه حول حل الدولتين. وبالتالي سوف تكون خارطة الطريق- والتي لم يشر أوباما إلى رغبته في التخلي عنها- أحد مواريث الحقبة السابقة. وما هي إلا وسيلة جاءت لوضع ضغوط على الفلسطينيين في سبيل التجاوب

إلى ابعد مدى ممكن مع مطامح إسرائيل في أمنها. وكانت ذاتها إحدى المعوّقات التي وضعت في رحى التقدم نحو حل الصراع، كونها لم تأت بقصد التأسيس لعملية سلام فاعلة، بل ركزت بشكل أساسي على خدمة الأمن الإسرائيلي وتجاهل المطالب الفلسطينية، وتضمنها لخطوات يصعب تحقيقها على المدى القريب. يؤشر ذلك إلى عبثية بناء أوباما سياسته للتعاطي مع الصراع على جهود إدارة بوش. إذ يأتي بالاعتقاد أن خارطة الطريق كموروث تركته إدارة بوش لن يخدم رغبة أوباما في إحداث تقدم على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وسوف يعود بهذه المسألة إلى حيث بدأت، وهي النظر في الرغبة الأمنية الإسرائيلية دون تحقيق أي تقدم على مستوى الرغبة الفلسطينية في الدولة [٤١] . لذلك يتطلب الأمر إعادة تقويم خارطة الطريق، والأخذ بالاعتبار التوازن في الواجبات تجاه عملية السلام، وهو ما سوف يطرح أمامه خيار العودة إلى مقترحات كلينتون كأساس للحل. فقد يكون من المجدي للإدارة الأمريكية أن تضغط في اتجاه العودة لما طرحة كلينتون من أفكار، كون ذلك لم يكن مرفوضاً إسرائيلياً، وفي مقابل ذلك يلتقي مع جوهر ما جاء في المبادرة العربية للسلام التي يرغب أوباما في أخذها في عين الاعتبار وعدم تجاهلها.

♦ ثانيا- إسرائيل والعقلية السياسية الجديدة:

كما يبدو من خلال ما تطرحه الحكومة الإسرائيلية من برنامج سياسي يحمل خطوطاً حمراء ذات صلة بالقضايا المرتبطة بحل الصراع، أنها تتمسك بمواقف على نقيض تام مع فكرة حل الدولتين. فالحكومة الإسرائيلية تتكون من حزب الليكود وتوليفة من الأحزاب الدينية اليمينية مثل شاس وإسرائيل بيتنا، وهي أحزاب لا تقبل التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين تتضمن أي تنازلات فيما يتعلق بالمستوطنات أو القدس أو اللاجئين. ذلك لأن برنامجها السياسي يختزل مستقبل حل الصراع في «السلام الاقتصادي»، وهو مشروع يرتكز على تحسين البنية الاقتصادية للفلسطينيين بشكل أساسي، ويقيد الجهود الدبلوماسية في حدود التدابير «المسكنة» مثل إزالة نقاط التفتيش، وتعزيز قوات الأمن في الضفة الغربية. ويتعارض هذا الأمر مع رؤية إدارة أوباما بشأن حل الدولتين، لاعتقادها أن «السلام الاقتصادي» لن يحقق السلام، وان الحل يجب أن يكون سياسياً أولا، وان يؤمن المصالح الحيوية للشعبين [٤٢] .

لا تدخل المفاوضات مع الفلسطينيين ضمن أولويات الحكومة الإسرائيلية، فهي تضع أولوية معالجة «الملف الإيراني» على رأس الهرم، وإن كانت لا ترهن التقدم في الملف الفلسطيني بالتقدم الأميركي في الملف الإيراني. يدرك نتنياهو أهمية عدم التصادم مع الإدارة الأمريكية، ولاسيما أن ذلك قد يؤدي إلى تراجع في حجم الدعم السياسي والاقتصادي

لها، لذلك، وكإجراء لتجنب التصادم معها، فمن المتوقع أن لا يمانع نتنياهو استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين حول حل الدولتين، ولكن سوف يعمل على تسيير عجلتها ببطء، ووضع معايير «تعجيزية» لمخرجاتها (٤٣) . فهو يتخذ سياسة ترفض الاعتراف بدولة للفلسطينيين ما لم يعترفوا بإسرائيل دولة يهودية، وأن هذا المطلب «أساسي» في أي مفاوضات للتسوية النهائية، لكنه ليس شرطاً مسبقاً لإجراء المفاوضات، بل شرط مسبق للتقدم نحو تسوية دائمة. إلى جانب تحفظات حكومته على شكل سيادة الكيان الفلسطيني المستقبلي. وهنا يريد نتنياهو من خلال طرح مطلب اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل أن يشكل «ثقلاً موازياً» لمطلب الفلسطينيين باعتراف إسرائيل بالحقوق الفلسطينية (٤٤) .

ينبئ عدم التناغم في التوجهات الاستراتيجية لإدارة أوباما مع توجهات الحكومة الإسرائيلية بإمكانية تصادمهما، فحكومة نتنياهو تسعى إلى تهميش الملف الفلسطيني وتحويله إلى مسألة ثانوية، والتركيز على تنمية علاقاتها مع مصر والأردن، وبلورة حلف عربي- إسرائيلي- أميركي- دولي لمواجهة إيران (٤٥) ، وإدارة أوباما تسعى إلى دور نشط في الصراع العربي- الإسرائيلي وحوار مع إيران. وهو ما سوف يلقي بظلاله السلبية على مقدرة الإدارة الأمريكية على تحقيق رغبتها بيسر (٤٦) .

♦ ثالثا- عقبة حماس:

تشكل حماس قوة لا يستهان بتأثيرها، فهي تفرض سيطرتها على قطاع غزة، وتقيم موقعاً سياسياً لا مفر من التعامل معه للتوصل إلى صيغة حل سلمي. وقد بات وجودها وتأثيرها حقيقة سياسية لا يمكن الالتفاف عليها. فمع تزايد قوة حماس، يشكل هذا الواقع عقبة أساسية أمام الإدارة الأمريكية للتقدم في سياسة التغيير تجاه التعاطي مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتقدم نحو أي مشروع للسلام في المنطقة (٤٧) .

من الواضح أن أوباما يرى أن سياسات إدارة جورج بوش تجاه التعامل مع مخرجات الممارسة الديمقراطية الفلسطينية هي التي أتاحت لإيران وحماس تقوية نفوذهما، وأنه لابد من الأخذ في الحسبان قدرة «أطراف الممانعة» على إفشال أي مشروع أمريكي، وإعاقة أي تقدم نحو عملية السلام. صحيح أن الانفتاح الأمريكي على الحوار لا يعني أن إدارة أوباما مقبلة على تجاوز الخطوط الحمراء فيما يخص قبول الحديث إلى حماس، إلا انه لابد من إيجاد مقاربة ما معها، كقوة لا يمكن تجاهل نفوذها المتصاعد إقليمياً ومحلياً، ومدى قدرتها على التأثير في الصراع. هذه المقاربة يجب أن تستند إلى أن سياسة تجاهل هذه القوة، أو تهميش دورها في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، سوف تعيد إلى الأذهان

السياسة ذاتها التي اتبعتها إدارة الرئيس بوش والتي أثبتت قصر نظرها في التعامل مع حماس. «ولهذا أوصى تقدير استراتيجي أمريكي الرئيس أوباما، بضرورة تبني طريقة جديدة للتعامل مع حماس، والتأثير عليها لتغيير رؤيتها وسلوكها، بحيث يجري تشجيع أطراف قريبة من الاعتدال داخل حماس للدخول في حوار مع الأمريكيين؛ ما سيسهم في تخفيف حدّة النزاع الفلسطيني الداخلي، وبالتالي يبعد حماس عن إيران وحزب الله [٤٨].»

♦ رابعا- التفويض الذي يملكه الرئيس أبو مازن لقيادة المفاوضات وتوقيع الاتفاقات:

يبدو جليا أن الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني يشكل أزمة بنيوية سياسية تقوض من قدرة الرئيس أبو مازن على إدارة المفاوضات مع إسرائيل. لكنه يبقى العنوان المعتدل الذي ترغب إدارة أوباما التعامل معه. وبما انه يُفترض بالمفاوضات أن تشمل غزّة والضفة الغربية كـ«وحدة إقليمية واحدة»- حسب الإصرار الفلسطيني- ، فان ذلك يطرح قضية سلطة الرئيس أبي مازن على قطاع غزة، ومدى قدرته على اخذ المصادقة على الاتفاق، وضمان احترام حركة حماس له. فإذا بقيت غزّة والضفة الغربية كيانين منفصلَين، فمن شأن أي اتفاق مع أبي مازن أن يشمل الضفة الغربية فقط، نظراً لغياب سلطة الرئيس أبي مازن وحركة فتح على القرار السياسي في غزة [٤٩] . ولذلك فإن ضعف الحالة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً، واستمرار حالة الانقسام، سيلقيان بظلالهما على مدى نجاح سياسة التغيير التي تنتهجها إدارة أوباما.

♦ خامسا- الدور المؤثر لجماعات الضغط في السياسة الخارجية الأمريكية:

فمعروف أن اللوبي الصهيوني، وشركات النفط والأسلحة في الولايات المتحدة، تشكل مصدر قوة ونفوذ لإسرائيل داخل مراكز صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة، لامتلاكها أدوات فاعلة، من مال وإعلام ونفوذ ممثليهم في الكونغرس الأمريكي، تستطيع أن ترسم السياسة الخارجية لأي إدارة أمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط، باتجاه يخدم مصالح إسرائيل من جهة، ومصالحها الاقتصادية وتوسيع نفوذها وسيطرتها على مواطن النفط فيه، وزيادة مبيعاتها من الأسلحة من جهة أخرى. ويشكل ذلك عقبة أخرى أمام رغبة إدارة أوباما في إحداث اختراق في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال التدخل الدقيق في السياسات الأمريكية بما يساهم بشكل واضح في عرقلة أي توجه أمريكي نحو طرح أي حل يتعارض مع مصالح إسرائيل وتحفظاتها، أو حتى الضغط عليها لتليين موقفها من قضايا الصراع الجوهرية [٥٠] .

النتائج والتوصيات:

إن دراسة التوجهات الأمريكية وطبيعة التغيرات التي ستقودها إدارة أوباما تجاه القضية الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة تقود إلى أن هناك تغيراً حقيقياً جرى في طبيعة التوجهات الأمريكية سواء من الناحية الاستراتيجية أو من جهة التعامل مع تفاصيل السياسة العامة الفلسطينية، وهذا التغيير يتمثل في أسلوب إدارة الصراع، **ويبدو ذلك من خلال**:

- **أولا**: **تركيز إدارة أوباما على ما يسمى بـ «Soft Power» في السياسة الخارجية الأمريكية**، بدل التركيز على لغة القوة، وهذه الاستراتيجية تأتي مشفوعة بفتح جسور التعاون مع العالم العربي والإسلامي بدل التصادم الذي كان نهج السياسة الأمريكية في حقبة الرئيس جورج بوش الابن.

- **ثانيا**: **إيلاء إدارة أوباما أهمية قصوى للقضية الفلسطينية، وإيجاد حل جذري**، فعلى الرغم من أن أوباما وإدارته لم يلزم الولايات المتحدة بخطة مفصله ومحددة زمنياً، فإن هذا لم يمنع أوباما من أن يجعل القضية الفلسطينية تحتل سلم أولوياته، في مختلف جولاته الخارجية، كما إن تعيينه منسقاً للسلام في الشرق الأوسط، وبصورة أسرع مما توقعها المراقبون، يوحي بان إدارة أوباما تولي هذا الملف أهمية كبرى.

- **ثالثا**: **على صعيد العلاقات الداخلية الفلسطينية**، واضح أن إدارة أوباما تواجه تحديات عدة في سبيل صناعة التغيير ولكن على الرغم من ذلك هناك تغيرات وبالذات فيما يخص حركة حماس وموضوعة حكومة الوحدة الوطنية، فقد أرسل باراك أوباما مجموعة من الرسائل التطمينية التي تشير إلى تغيير في الموقف الأمريكي تجاه حركة حماس كونها حركة تمتلك شرعية الفوز بالانتخابات، وكونها تؤثر في القضية الفلسطينية، إلا انه أوضح أن عليها التزامات يجب أن تقوم بها.

- **رابعا**: **تبدو العقبة الرئيسة التي تواجه إدارة أوباما في إمكانية إجراء تغيير في السياسية الإسرائيلية الحالية** في ظل قيادة اليمين المتطرف، ولكن على الرغم من ذلك من الأهمية بمكان إدراك أن هناك خلافات في وجهات النظر، ولكنها لا ترقى إلى التصادم الفعلي في العلاقات الثنائية بين البلدين.

- **خامسا**: **إن توقع طبيعة التوجهات الأمريكية القادمة تقود إلى أن إدارة أوباما ستركز على محاولة جسر الهوة** فيما يخص العلاقة مع حماس وحكومة الوحدة الوطنية أولا، وكذلك التركيز على رفض سياسة الاستيطان فيما يخص العلاقة مع الجانب الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن هذا الرفض لن يفضي إلى إجراءات أمريكية تحمل موقفاً

حاسماً تجاه إسرائيل من حيث الضغط عليها لوقف التوسع الاستيطاني، فإنها سوف تحاول أن تجد مقاربة ما بين الطرفين على نحو تساهم في استئناف المفوضات. وهي من ناحية أخرى سوف تحاول الابتعاد عن معالجة الملف بكامله، وإيجاد حل شامل للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي.

التوصيات:

على الصعيد الفلسطيني والعربي:

♦ **أولا**: يجب استغلال الحالة التغييرية التي تعيشها السياسة الأمريكية، وتقوية عناصر القوة التي تمكن الفعل السياسي الفلسطيني والعربي من إحداث تغيير جدي في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

♦ **ثانيا**: التوجه إلى الإدارة الأمريكية بخيار الحلول الكاملة، وليس الانشغال بالجزئيات التي من شانها أن تمنح الطرف الأمريكي فرصة الاكتفاء بإدارة الصراع، بدل الضغط على الإسرائيليين، وإيجاد حلول لقضايا الصراع تحقق العدالة للشعب الفلسطيني.

♦ **ثالثا**: عدم الرضوخ للمرجعية الواقعية التي باتت تتصرف إدارة أوباما على أساسها، وإنما التركيز على أن أي رؤية أمريكية يجب أن تستند إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة.

♦ **رابعا**: إن المتتبع لسياسة باراك أوباما يستطيع أن يصف الإدارة الحالية بأنها إدارة مثالية واقعية في الوقت نفسه، فهي تؤمن وتفهم القضايا، ولكنها محكومة بقوى الضغط الواقعي وبالتالي فان ما هو مطلوب اليوم فلسطينياً وعربياً هو استنهاض عناصر القوة لدى الجانب الفلسطيني والعربي، وأول هذه العناصر إنجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

على الصعيد الأمريكي:

♦ **أولا**: إن ما هو مطلوب من الإدارة الأمريكية اليوم هو التوجه السياسي وليس الأمني للقضية الفلسطينية، كما ساد في الحقبة السابقة.

♦ **ثانيا**: مطلوب من باراك أوباما تقديم رؤية عملية، والعمل على إيجاد آليات تفعيل لها وليس الاكتفاء بالخطوط العريضة النظرية.

♦ **ثالثا**: على الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تقف في وجه الوحدة الوطنية الفلسطينية لان ذلك سيعوق عملية التقدم الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، وكذلك فان عدم الدفع بالوحدة الفلسطينية إلى الأمام لن يكون بمقدوره أن يدفع أي مشاريع حل سياسي في المنطقة

الهوامش:

١. ناجي صادق شراب، الانتخابات الرئاسية: الثابت والمتغير في السياسة الأميركية
http:// www.amin.org/ look/ amin/ articles/ 67.htm

٢. Zaborowski, Marcin. Bush's legacy and American's next foreign policy, Institute for security studies, European Union, Paris, (September 2008) , Page: 36- 38

٣. علي عبد العال، المحافظون الجدد: منظّرون لخراب العالم، العرب اون لاين، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٧
http:// www.alarab.co.uk/ Previouspages/ Alarab%20Daily/ 2007/ 10/ 02- 10/ p06.pdf

٤. Zaborowski, Marcin. op.cit P: 36- 38

٥. ممدوح نوفل، الانتفاضة– انفجار عملية السلام، (عمان: دار الأهلية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢) .

٦. Zaborowski, Marcin. op.cit, Page: 26

٧. قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط ١، ٢٠٠٩م) ، ص ١٢١– ١٢٣

٨. ممدوح نوفل، مرجع سابق.

٩. غراهام فولر، حقيقة خطة بوش للسلام
http:// www.aljazeera.net/ NR/ exeres/ E32D1BFF- 0E21- 46A1- 96D6- 461F2E7FD2F6.htm

١٠. عاطف الغمري، في شرم الشيخ.. ماذا يريد بوش وماذا يريد العرب؟
http:// aljazeera.net/ NR/ exeres/ 8F7171BA- BDCE- 4BC6- A96E- B0A1B4132E12.htm

١١. قصي أحمد حامد، مرجع سابق، ص: ١١٧– ١١٨

١٢. Congressional record. March 19, 2002

١٣. قصي أحمد حامد، مرجع سابق، ص: ٥٨– ٥٩

١٤. زهير المخ، الإدارة الأميركية الجديدة ملامح الحل المؤجل، رؤية: مجلة شهرية بحثية متخصصة، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الفلسطينية.
http:// www.sis.gov.ps/ arabic/ roya/ archiv.htm

١٥. مقابلة مع نصير عاروري، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ماساسوشيتس الأميركية، أجريت بتاريخ ٧/ ١٢/ ٢٠٠٧

١٦. برنامج بالمرصاد، الولاية الثانية لبوش والملف الفلسطيني، قناة العربية، ٦/ ١١/ ٢٠٠٤، http:// www.alarabiya.net/ save_print.php?print=1&cont_id=7733

١٧. رفيق عبد السلام، قراءة في مواقف القوى الغربية من تطورات الأحداث في غزة»، مركز الجزيرة للدراسات، ١٠/ ٧/ ٢٠٠٧

http:// www1.aljazeera.net/ acs/ documents/ pdf/ ahdath_ghaza_mawqifd-oualgharbia.pdf

١٨. أسامة الغزالي حرب، مؤتمر فاشل آخر للسلام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٦

١٩. انظر/ ي نص رسائل التطمينات المتبادلة بين الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلي اريل شارون، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ١٤ نيسان ٢٠٠٤

http:// www.altawasul.com/ MFAAR/ important+documents/ peace+process/ exchange+of+letters+sharon+bush.htm

٢٠. المرجع السابق، وللمزيد انظر/ ي خطابي الرئيس بوش في قمة العقبة في ٤ حزيران ٢٠٠٣، ومؤتمر انابوليس في ٢٧ تشرين ثان ٢٠٠٧

http:// www.jmcc.org/ documents/ docs.html

٢١. رائد نعيرات، مستقبل العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية من منظور فلسطيني، مجلة الوحدة، تصدر عن المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث، العدد صفر، شتاء/ ربيع ٢٠٠٨، ص ١٨. وللمزيد، انظر/ ي نصوص خطتي الجنرال دايتون، ووليم ابرامز لإصلاح السلطة الفلسطينية من الرابط التالي

http:// conflictsforum.org/ 2007/ elliot- abrams- uncivil- war/

٢٢. مروان شحادة، أمريكا وإيران: رهانات القوة والهيمنة على الشرق الأوسط، مجلة العصر، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧

http:// www.alasr.ws/ index.cfm?method=home.con&contentID=8681

٢٣. انظر نص رسائل الضمانات التي بعثها الرئيس الأمريكي جورج بوش لرئيس الوزراء الإسرائيلي اريل شارون في ١٤ نيسان ٢٠٠٤، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية

http://www.altawasul.com/MFAAR/disengagement/exchange+of+letters+sharon+bush.htm

٢٤. Interview with Nadia Hijab, a Senior Fellow at the Institute for Palestine (Studies/ Washington, February 9. 2009

٢٥. تقرير واشنطن، حكومة يمينية إسرائيلية تصطدم بإدارة أوباما، العدد ١٩٧، ١٤ فبراير ٢٠٠٩، http:// www.taqrir.org/ showarticle.cfm?id=1196

٢٦. الياس حرفوش، حول واقعية إدارة باراك أوباما وحدودها، مركز كارنيجي للسلام الدولي

http:// www.carnegie- mec.org/ arabic/ FeatureDetails.aspx?ID=953

٢٧. مقابلة مع الرئيس باراك أوباما، قناة العربية، ٢٧ كانون ثان ٢٠٠٩

٢٨. Interview with Joseph Farah, Editor and Chief Executive Officer, World-NetDaily, February 12. 2009.

٢٩. تقرير واشنطن، سياسات واحدة لأوباما وماكين حول الشرق الأوسط، عدد ١٧٩، ١١ أكتوبر ٢٠٠٨

http:// www.taqrir.org/ showarticle.cfm?id=1085&pagenum=1

٣٠. Cordesman, Anthony H., The Obama Administration and US strategy: the first 100 days, (April 12, 2009) , issued by: Center for Strategic and International Studies (CSIS) , page:

٣١. مقابلة مع الرئيس باراك أوباما، قناة العربية، ٢٧ كانون ثان ٢٠٠٩

٣٢. علي الجرباوي، محاذير التفاؤل المبكر بإدارة أوباما، نشرة فلسطين اليوم، تصدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد ١٤٢٥، ٥ أيار ٢٠٠٩.

٣٣. مقابلة مع الرئيس باراك أوباما، قناة العربية، ٢٧ كانون ثان ٢٠٠٩

٣٤. Interview with Nadia Hijab, a Senior Fellow at the Institute for Palestine Studies/ Washington, February 9. 2009

٣٥. Kerry, John. Restoring Leadership in the Middle East: A Regional Approach to Peace, The brooking institution, March 4, 2009 http:// www.brookings.edu/ ~/ media/ Files/ events/ 2009/ 0304_leadership/ 20090304_kerry.pdf

٣٦. خالد عبد الحميد، كيف ترتب أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة؟ تقرير واشنطن، العدد ١٨٩، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨،

http:// www.taqrir.org/ showarticle.cfm?id=1147&pagenum=1

٣٧. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل العلاقة بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو وانعكاساتها على المسار الفلسطيني، تقدير استراتيجي رقم (١١) – أيار/ مايو ٢٠٠٩.

٣٨. Interview with Marina Ottaway, specialized in democracy and post- conflict reconstruction issues, Carnegie endowment. February 5, 2009

٣٩. مقابلة مع الرئيس باراك أوباما، قناة العربية، ٢٧ كانون ثان ٢٠٠٩

٤٠. مصطفى الخلفي، إدارة أوباما والحركات الإسلامية: هل من أمل من صفحة جديدة؟ معهد كارنيجي للسلام الدولي،

http:// www.carnegie- mec.org/ arabic/ FeatureDetails.aspx?ID=953

٤١. رنا الصباغ، حول أولوية القضية الفلسطينية، معهد كارنيجي للسلام الدولي،

http:// www.carnegie- mec.org/ arabic/ FeatureDetails.aspx?ID=953

٤٢. تقرير واشنطن، حزب الليكود ومعضلة حل الدولتين، عدد ٢٠٠ مارس ٢٠٠٩

٤٣. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل العلاقة بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو وانعكاساتها على المسار الفلسطيني، مرجع سابق

٤٤. أسعد تلحمي، صحيفة الحياة، ٢٤ نيسان ٢٠٠٩

٤٥. هاني المصري، دون تعليق حول حكومة نتنياهو، وكالة معا، ٢٨/ ٠٤/ ٢٠٠٩

٤٦. علي الجرباوي، محاذير التفاؤل المبكر بإدارة أوباما، مرجع سابق

٤٧. غيدي غرينشتاين، أفكار وتوصيات للإدارة الأمريكية الجديدة، معهد ريؤت لسياسات العلاقة مع الفلسطينيين– تل أبيب،١٧ كانون الثاني ٢٠٠٩ ترجمة: مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية

٤٨. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل العلاقة بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو وانعكاساتها على المسار الفلسطيني، مرجع سابق

٤٩. غيدي غرينشتاين، أفكار وتوصيات للإدارة الأمريكية الجديدة، مرجع سابق

٥٠. علي حسين باكير، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية: دراسة تثير استياء الصهاينة، مجلة العصر

http:// www.alasr.ws/ index.cfm?method=home.con&contentID=7635

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

أ- الكتب:

١. أسامة الغزالي حرب، مؤتمر فاشل آخر للسلام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، أكتوبر ٢٠٠٧

٢. أسعد تلحمي، صحيفة الحياة، ٢٤ نيسان ٢٠٠٩

٣. برنامج بالمرصاد، الولاية الثانية لبوش والملف الفلسطيني، قناة العربية، ٦/ ١١/ ٢٠٠٤، http:// www.alarabiya.net/ save_print.php?print=1&cont_id=7733

٤. تقرير واشنطن، حزب الليكود ومعضلة حل الدولتين، عدد ٢٠٠ مارس ٢٠٠٩

٥. تقرير واشنطن، حكومة يمينية إسرائيلية تصطدم بإدارة أوباما، العدد ١٩٧، ١٤ فبراير ٢٠٠٩ http:// www.taqrir.org/ showarticle.cfm?id=1196

٦. تقرير واشنطن، سياسات واحدة لأوباما وماكين حول الشرق الأوسط، عدد ١٧٩، ١١ أكتوبر ٢٠٠٨، http:// www.taqrir.org/ showarticle.cfm?id=1085&pagenum=1

٧. خالد عبد الحميد، كيف ترتب أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة؟ تقرير واشنطن، العدد ١٨٩، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨،

http:// www.taqrir.org/ showarticle.cfm?id=1147&pagenum=1

٨. رائد نعيرات، مستقبل العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية من منظور فلسطيني، مجلة الوحدة، تصدر عن المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث، العدد صفر، شتاء/ ربيع ٢٠٠٨.

٩. رفيق عبد السلام، قراءة في مواقف القوى الغربية من تطورات الأحداث في غزة»، مركز الجزيرة للدراسات، ١٠/ ٧/ ٢٠٠٧، http:// www1.aljazeera.net/ acs/ doc-ments/ pdf/ ahdath_ghaza_mawqifdoualgharbia.pdf

١٠. رنا الصباغ، حول أولوية القضية الفلسطينية، معهد كارنيجي للسلام الدولي،

http:// www.carnegie- mec.org/ arabic/ FeatureDetails.aspx?ID=953

١١. زهير المخ، الإدارة الأميركية الجديدة ملامح الحل المؤجل، رؤية: مجلة شهرية بحثية متخصصة، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الفلسطينية.

http:// www.sis.gov.ps/ arabic/ roya/ archiv.htm

١٢. عاطف الغمري، في شرم الشيخ.. ماذا يريد بوش وماذا يريد العرب؟

http:// aljazeera.net/ NR/ exeres/ 8F7171BA- BDCE- 4BC6- A96E- B0A1B4132E12.htm

١٣. علي الجرباوي، محاذير التفاؤل المبكر بإدارة أوباما، نشرة فلسطين اليوم، تصدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد ١٤٢٥، ٥ أيار ٢٠٠٩.

١٤. غراهام فولر، حقيقة خطة بوش للسلام، http:// www.aljazeera.net/ NR/ exeres/ E32D1BFF- 0E21- 46A1- 96D6- 461F2E7FD2F6.htm

١٥. غيدي غرينشتاين، أفكار وتوصيات للإدارة الأمريكية الجديدة، معهد ريوت لسياسات العلاقة مع الفلسطينيين– تل أبيب،١٧ كانون الثاني ٢٠٠٩ ترجمة: مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية

١٦. قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط ١، ٢٠٠٩م)

١٧. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل العلاقة بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو وانعكاساتها على المسار الفلسطيني، تقدير استراتيجي رقم (١١) – أيار/ مايو ٢٠٠٩.

١٨. مروان شحادة، أمريكا وإيران: رهانات القوة والهيمنة على الشرق الأوسط، مجلة العصر، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧

http:// www.alasr.ws/ index.cfm?method=home.con&contentID=8681

١٩. مصطفى الخلفي، إدارة أوباما والحركات الإسلامية: هل من أمل من صفحة جديدة؟ معهد كارنيجي للسلام الدولي،

٢٠. ممدوح نوفل، الانتفاضة– انفجار عملية السلام، (عمان: دار الأهلية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢).

٢١. ناجي صادق شراب، الانتخابات الرئاسية: الثابت والمتغير في السياسة الأميركية http:// www.amin.org/ look/ amin/ articles/ 67.htm

٢٢. هاني المصري، دون تعليق حول حكومة نتنياهو، وكالة معا، ٢٨/ ٠٤/ ٢٠٠٩

٢٣. الياس حرفوش، حول واقعية إدارة باراك أوباما وحدودها، مركز كارنيجي للسلام الدولي http:// www.carnegie- mec.org/ arabic/ FeatureDetails.aspx?ID=953

بـ الوثائق:

١. خطاب الرئيس بوش في قمة العقبة في ٤ حزيران ٢٠٠٣،

http:// www.jmcc.org/ documents/ docs.html

٢. خطاب الرئيس بوش في مؤتمر انابوليس في ٢٧ تشرين ثان ٢٠٠٧

http:// www.jmcc.org/ documents/ docs.html

٣. نص رسائل الضمانات التي بعثها الرئيس الأمريكي جورج بوش لرئيس الوزراء الإسرائيلي اريبل شارون في ١٤ نيسان ٢٠٠٤، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية

http://www.altawasul.com/MFAAR/disengagement/exchange+of+letters+sharon+bush.htm

٤. نصوص خطتي الجنرال دايتون، ووليم ابرامز لإصلاح السلطة الفلسطينية من الرابط التالي

http:// conflictsforum.org/ 2007/ elliot- abrams- uncivil- war/

جـ المقابلات:

١. مقابلة مع الرئيس باراك أوباما، قناة العربية، ٢٧ كانون ثان ٢٠٠٩

٢. مقابلة مع نصير عاروري، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ماساسوشيتس الأميركية، أجريت بتاريخ ٧/ ١٢/ ٢٠٠٧

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Congressional record. March 19, 2002*
2. *Cordesman, Anthony H., The Obama Administration and US strategy: the first 100 days, (April 12, 2009), issued by: Center for Strategic and International Studies (CSIS)*
3. *Kerry, John. Restoring Leadership in the Middle East: A Regional Approach to Peace, The brooking institution, (March 4, 2009)*
   http://www.brookings.edu/~/media/Files/events/2009/0304_leadership/20090304_kerry.pdf
4. *Zaborowski, Marcin. Bush's legacy and American's next foreign policy, Institute for security studies, European Union, Paris, (September 2008)*

Interviews:

1. *Interview with Joseph Farah, Editor and Chief Executive Officer, WorldNetDaily, (February 12. 2009) .*
2. *Interview with Marina Ottaway, specialized in democracy and post-conflict reconstruction issues, Carnegie endowment. (February 5, 2009)*
3. *Interview with Nadia Hijab, a Senior Fellow at the Institute for Palestine Studies/ Washington, (February 9. 2009)*